# قرار رئيس جمهورية مصر العربية

## رقم ٢١٣ لسنة ١٩٩٥

### بشأن الموافقة على التعديل الثانى

### لاتفاقية منحة مشروع السكان/تنظيم الأسرة (المرحلة الثالثة)

الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٤

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

**قـــرر :**

**( مادة وحيدة )**

ووفق على التعديل الثانى لاتفاقية منحة مشروع السكان/تنظيم الأسرة (المرحلة الثالثة) ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ صفر سنة ١٤١٦ هـ .

(الموافق ١٥ يولية سنة ١٩٩٥م) .

**حسنى مبارك**

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٤١٦ هـ ، الموافق ٤ مايو سنة ١٩٩٦م .

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ٢٢٧

# التعديل الثانى

## لاتفاقية منحة مشروع السكان/تنظيم الاسرة (المرحلة الثالثة)

**بين**

**جمهورية مصر العربية**

**و**

**الولايات المتحدة الامريكية**

بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٤

التعديل الثانى المؤرخ ١٣/٩/١٩٩٤ لاتفاقية منحة مشروع السكان/تنظيم الأسرة الموقعة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩٢ بين جمهورية مصر العربية (الممنوح) والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

**بند ١** - تعدل اتفاقية المنحة السابق تعديلها فى ١ يونية ١٩٩٣ تعديلا آخرا على النحو التالى :

( أ ) بند ٣ - ١ يعدل بحذف ..... ٢ دولار أمريكى «عشرون مليون دولار أمريكى»، ويحل محلها « ..... ٣ دولار «ثلاثون مليون دولار أمريكى» .

(ب) يحذف العنوان الخاص بالبند ٥ - ٤ ويحل محله العنوان التالى فى كل من نص الاتفاقية وقائمة المحتويات :

«مدفوعات كل من وزارة الصحة والمجلس القومى للسكان ووزارة الإعلام من الضرائب والتعريفات والرسوم والجبايات الأخرى» .

(ج) يعاد صياغة بند ٨ - ٢ بحذف عبارة «وزارة الشئون الاجتماعية» بعد «وزارة الإعلام» فى الجملة الأولى .

(د) يحذف الملحق (١) الوصف التفصيلى للمشروع والمرفقات ١ ، ٢ كليا ويحل محله الوصف التفصيلى للمشروع والمرفقات ١ ، ٢ المرفقة بالتعديل الثانى .

**بند ٢** - التصديق :

يتخذ الممنوح جميع الخطوات الضرورية لاستكمال كافة الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل ويقوم بإخطار الوكالة فى أقرب وقت ممكن بتمام هذا التصديق .

**بند ٣** - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين الإنجليزية والعربية وفى حالة وجود أى غموض أو خلاف بين النصين يرجح النص الإنجليزى .

**بند ٤** - باستثناء ما تم تعديله أو تغييره فإن اتفاقية المنحة تظل سارية المفعول ولها كامل القوة والأثر .

**بند ٥** - يعتبر هذا التعديل سارى المفعول اعتبارا من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهادا على ما تقدم فقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية بأسماء الممثلين المفوضين تفويضا صحيحا لكل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية وتم تسليمها فى التاريخ المذكور أعلاه .

| جمهورية مصر العربية | الولايات المتحدة الأمريكية |
|---|---|
| **الاسم / د. يوسف بطرس غالى** | **الاسم / إدوارد ووكر** |
| وزير الدولة للتعاون الدولى | السفير الأمريكى |
| **الاسم/ د. حسن سليم** | **الاسم/ جون . ر . ويسلى** |
| رئيس قطاع التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية | مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر |

## الجهات المنفذة

من أجل علم الجهات المنفذة بهذا التعديل ، فقد وقع ممثلوها عليه بأسمائهم .

**الاسم/ د. ماهر مهران**

وزير الدولة لشئون السكان والأسرة

**الاسم/ صفوت الشريف**

وزير الإعلام

**الاسم/ د. على عبد الفتاح المخزنجى**

وزير الصحة

## ملحق (١)

### المرحلة الثالثة لمشروع السكان/تنظيم الاسرة

(رقم ٢٦٣ - ٢٢٧)

### وصف تفصيلى للمشروع

**١ - مقدمة :**

إن السبب الجوهرى لاستمرار الاستثمار فى أنشطة تنظيم الأسرة فى مصر هو النتائج السلبية اجتماعيا واقتصاديا الناتجة عن الانفجار السكانى المتزايد وبالرغم من المؤشرات المشجعة لانخفاض سرعة النمو السكانى فى مصر إلا أن مستوى النمو السكانى ما زال مرتفعا ، فإذا لم تنقص نسبة النمو أكثر من ذلك فإن سكان مصر وعددهم ٥٤ مليون نسمة حاليا سوف يزيدون إلى ١٠٨ مليون نسمة خلال الثلاثين سنة القادمة .

إن النمو السكانى ما زال العقبة الرئيسية فى طريق النمو الاقتصادى للدولة لما للخصوبة العالية من آثار سلبية تبدو جلية فى كثير من نواحى الحياة المصرية مثل : توزيع السكان ، توفير الغذاء ، التعليم ، العمالة والصحة .

وبينما اعترفت الحكومة المصرية رسميا منذ الستينيات بالنمو السكانى السريع كعائق أساسى للتنمية إلا أنه بحلول الثمانينيات بدأت القيادات السياسية على جميع مستوياتها تهتم بمشكلة السكان وظهرت خدمات شاملة فى برامج القطاع العام لتقديم خدمات تنظيم الأسرة . وعلى الرغم من اهتمام المسئولين فى الحكومة المصرية بآثار النمو السكانى السريع إلا أنه توجد ثغرة خطيرة بين السياسات العليا من ناحية وبين ما يتم تخصيصه فى الميزانية والأعمال التنفيذية من ناحية أخرى . فبينما تهتم الإصلاحات الحالية بمعالجة بعض المعوقات الرئيسية التى تعوق النمو الاقتصادى فمن الصعب أن تكون الحكومة المصرية فى موقف يمكنها من تدعيم سياستها القومية لبرنامج تنظيم الأسرة عند المستوى الضرورى خلال الخمس سنوات القادمة ، لذلك فإن الحاجة إلى المساهمات الكبيرة للمعونة لها مبرراتها خلال تلك الفترة كما كان الحال فى الماضى .

وبالرغم مما لاقته أنشطة تنظيم الأسرة من نجاح فى مصر فى السنوات الأخيرة ، إلا أنه هناك تحديات مازالت قائمة وهى زيادة حجم الخدمات أولا لكى يستمر توفير وانتشار وسائل تنظيم الأسرة عند المستويات الحالية ، فضلا عن وصولها إلى هؤلاء النسوة اللاتى لا يستعملن تلك الوسائل حاليا ويرغبن فى استخدامها يجب تحسين مستوى الخدمات ومستوى معرفة المستخدمين لوسائل تنظيم الأسرة ، وذلك لكى تزداد فاعلية هذه الوسائل كما يجب رفع مستوى المعلومات المتاحة لواقعى السياسات لكى يستفيدوا من المزايا النسبية فى خليط المجتمع المصرى ولخفض الفوارق الكبيرة التى لازالت قائمة بين استخدام وسائل تنظيم الأسرة ونسبة الخصوبة فى المناطق الريفية والمدنية وكذلك بين الوجه القبلى والوجه البحرى فى مصر .

ويجب على مصر - مثل الدول الأخرى التى فى نفس المرحلة من تنمية البرنامج السكانى - أن تأخذ موقفا أكثر استراتيجية وهو الموقف الذى يهتم أكثر بتوفير العناية الجيدة باستخدام الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل وتحسين أسباب الفعالية . يشمل ذلك إجراءات لتسهيل الدعم التجارى لوسائل تنظيم الأسرة عن طريق توجيه مزيد من العناية إلى قطاعات السوق وللأدوار التى يقوم بها القطاع العام والقطاع الخاص التطوعى وكذلك القطاعات التجارية .

منذ عام ١٩٧٥ كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هى المورد الرئيسى لمساعدة الحكومة المصرية فى مجال السكان وتنظيم الأسرة ، وذلك بصفة أساسية خلال المشروعين السابقين ، المشروع الأول للسكان وتنظيم الأسرة والمشروع الثانى للسكان وتنظيم الأسرة . أما المشروع الثالث للسكان وتنظيم الأسرة فإنه يستند إلى تنظيم إدارى متكامل الوظائف وعصرى .

**٢ - وصف المشروع :**

إن هدف هذا المشروع هو مساعدة الحكومة المصرية فى تحقيق أهدافها لخفض الخصوبة، وقد وضعت الحكومة هدفا طويل المدى لخفض نسبة النمو السكانى إلى ١,٨٪ ، وإجمالى نسبة الخصوبة إلى ٢,٧ بحلول عام ٢٠٠٧ ، وكذلك هدفا متوسط المدى لخفض نسبة النمو السكانى إلى ٢٪ وإجمالى نسبة الخصوبة إلى ٣,٥ بحلول عام ١٩٩٧

إن الغرض من المشروع هو رفع مستوى استخدام وسائل تنظيم الأسرة وفاعليتها بين الأزواج ، وسوف يظهر ذلك من خلال زيادة نسبة استخدام تلك الوسائل من ٤٨,٥٪ فى عام ١٩٩٢إلى ٥٣٪ فى عام ١٩٩٧ ، وانخفاض فى نسبة إجمالى الاستخدام الخاطئ من ١٣٪ فى عام ١٩٨٨ إلى ٥٪ فى عام ١٩٩٧

لتنفيذ ذلك الهدف يجب أن يتاح للأزواج فرص الحصول على المعلومات والخدمات التى تساعدهم على الاختيار المناسب الفعال للوسيلة المراد استخدامها واستخدامها بطريقة صحيحة والاستمرار فى ذلك .

يتكون المشروع من ثمانية مشروعات فرعية تنفذها ثلاث جهات من جهات الحكومة المصرية فضلا عن القطاع الخاص .

سوف تواصل المرحلة الثالثة لمشروع السكان/تنظيم الأسرة القيام بالأنشطة الناجحة التى تساهم فى تحقيق أهداف خفض الخصوبة .

وتوضح الأقسام التالية أنشطة المشروع (المشروعات الفرعية) التى سيتم تنفيذها بواسطة الجهات التنفيذية .

**(١) وزارة الصحة ( MOH )**

إن دور القطاع العام فى البرنامج القومى لتنظيم الأسرة هو توفير خدمات تنظيم الأسرة لمن هم أقل قدرة على دفع تكاليفها . وتلك المجموعة السكانية المستهدفة هى محل اهتمام كبير فى المرحلة الثالثة لمشروع السكان/تنظيم الأسرة ، وسيدعم هذا المشروع ثلاثة مشروعات فرعية فى وزارة الصحة .

**المشروع الفرعى لتحسين نظم الإدارة ( SDP )**

يهدف هذا المشروع إلى تحسين نظم الإدارة فى وزارة الصحة وكذلك تحسين أداء خدمات تنظيم الأسرة . وإنه لأمر هام بالنسبة لجهود المشروع أن يتم تحسين إدارة خدمات تنظيم الأسرة . ولسوف تستمر استثمارات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لهذا المشروع الفرعى لتحسين أساليب الإدارة فى المرحلة الثالثة لمشروع السكان/تنظيم الأسرة

والتى بدأت فى المرحلة الثانية لهذا المشروع . هذه الاستثمارات تهدف إلى تدعيم الإمكانيات الفنية لبرنامج وزارة الصحة لتنظيم الأسرة على المدى الطويل ولسوف يتم إدماج أساليب الإدارة فى برنامج وزارة الصحة لتنظيم الأسرة والوحدات المرتبطة بها عن طريق تحليل الأنظمة وعن طريق دورات تدريبية ودراسات عملية باستخدام طريقة الأنظمة. ولسوف يتم تحديث أساليب التشغيل ونشرها كما ستوجه السجلات وبنوك المعلومات نحو استرجاع المعلومات بواسطة الأنظمة . هذا المشروع الفرعى سوف يدعم أيضا - من ناحية الكيف - تطوير خدمات تنظيم الأسرة المقدمة عن طريق وحدات وزارة الصحة والمستشفيات عن طريق الاستمرار فى التدريب على تكنولوجيا تنظيم الأسرة والإرشاد الأسرى وتطوير التدريب فى مجالات جديدة وتحسين برنامج التدريب وأسلوبه وتقوية أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال ( IEC ) ، مع مساهمة محدودة للتجديد المستمر فى العيادات وتجهيزاتها .

**المشروع الفرعى لمنتجات وسائل تنظيم الاسرة :**

هذا المشروع سيقوم بتدبير «أى يوديز» ( IUDS ) وكميات محدودة من العازل الطبى وعمليات الحقن والنوربلانت ( NORBLANT ) لتوزيعه على القطاع العام والأجهزة غير الحكومية التى لا تهدف إلى تحقيق ربح ( NGOS ) والتى تقدم خدمات تنظيم الأسرة عن طريق مشروع السكان/تنظيم الأسرة (المرحلة الثالثة). إن اتفاقية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع وزارة الصحة والشركة المصرية لتجارة الأدوية لشراء واستلام وتخزين وتوزيع ومتابعة والتصرف فى وسائل تنظيم الأسرة المقدمة من الوكالة والتى أصبحت فى حيز التنفيذ منذ المرحلة الثانية لمشروع السكان/تنظيم الأسرة تظل سارية المفعول بالنسبة للمرحلة الثالثة لنفس المشروع .

من المتوقع أن تتحمل وزارة الصحة جميع التكاليف المتعلقة بالتوزيع والإدارة بمعرفة الشركة المصرية لتجارة الأدوية ( EPTS ) لوسائل تنظيم الأسرة التى تقدمها الوكالة شاملة المخزون من وسائل تنظيم الأسرة ونظم الإعلام ( CIIS ) .

إذا تم بيع وسائل تنظيم الأسرة المقدمة من الوكالة الأمريكية بواسطة الجهات المستلمة لها مباشرة ، فإنه يجب وضع اتفاقيات خاصة بالإيرادات لوضع برنامج مشترك بالنسبة لحصيلة المبيعات . كذلك سيوفر المشروع الدعم اللازم لوزارة الصحة لتطوير نظم إجراءات عمليات شراء وسائل تنظيم الأسرة وتخزينها واختبارها وتوزيعها .

**المشروع الفرعى لتنظيم المستشفى التعليمى ( THO ) :**

وهذا المشروع الفرعى الذى بدأ من خلال المرحلة الثانية لمشروع السكان/تنظيم الأسرة يهدف إلى تحسين نوعية خدمات تنظيم الأسرة من خلال التدريب والتداخل فى توصيل الخدمات للمتلقين .

أما فى المرحلة الثالثة للسكان/تنظيم الأسرة فإن هذا المشروع الفرعى سيستمر فى تقديم الخدمات الطبية لتنظيم الأسرة من خلال وحداته التى تعتبر نموذجا لتقديم خدمات تنظيم الأسرة عن طريق المستشفيات وسيقدم المشروع الفرعى أيضا خبرات عملية فى إعطاء الحقن وفى النورپلانت ( NORPLANT ) وما يوصى به من جراحات طبية لتنظيم الأسرة ، بالإضافة إلى الخبرة الفنية بوسائل تنظيم الأسرة العادية والأكثر انتشارا بالنسبة للحبوب «أى يوديز» ( IUDS ) ، وسوف يقوم هذا المشروع الفرعى بتنمية وتدعيم برنامج خارجى خاص بمستشفى للولادة وعيادة خارجية واستعدادات جراحية .

**(ب) المجلس القومى للسكان ( NPC ) :**

المجلس القومى للسكان هو المعهد المركزى الحكومى المسئول عن إعداد وإصدار سياسة السكان وتنسيق جهود تنظيم الأسرة والسكان لجميع هيئات القطاع العام والخاص . أنه يعمل كجهة للتنسيق على المستوى المحلى والقومى للتخطيط والتدريب والأبحاث وأنشطة الإعلام والتعليم والاتصال ( IEC ) وسوف يقوم هذا المشروع بتدعيم ثلاثة مشروعات فرعية مع المجلس القومى للسكان .

**١ - المشروع الفرعى لتنمية المؤسسات ( IDP ) :**

سوف يستمر هذا المشروع فى تقوية أنشطة المؤسسات بشكل مكثف لكى يزيد من تنمية مقدرة السكرتارية الفنية المركزية وكذلك مكاتب المجلس القومى للسكان على مستوى المحافظة للقيام بتخطيط وتنسيق ووضع التقارير عن أنشطة تنظيم الأسرة على المستوى المحلى والقومى . وسوف يقدم لكل من المحافظات التابعة لهذا المشروع الفرعى أموالا للتنمية سوف تستخدم للأنشطة التى تهدف إلى توسيع قاعدة تشجيع المجتمع لتنظيم الأسرة ، فضلا عن تقوية قدرات موظفى المحافظة فى الإدارة والتخطيط والتقييم وسوف يتم رفع مقدرة السكرتارية الفنية على تخطيط وتمويل الدراسات الطبية التطبيقية اللازمة وكذلك تدعيم دراسات البرامج وسياساتها ومقدرة السكرتارية على نشر النتائج الخاصة بتلك الأبحاث على القائمين بالبرنامج وواضعى السياسات . كل ذلك عن طريق وحدة أبحاث الإدارة التابعة للمرحلة الثانية للسكان/تنظيم الأسرة .

وأخيرا سيجد المجلس القومى للسكان الدعم اللازم والمستمر لدوره فى نشر سياسته فى هذا البرنامج الفرعى .

**المشروع الفرعى للمركز الإقليمى للتدريب ( RCT ) مشروع جامعة عين شمس مع المجلس القومى للسكان :**

سوف يستمر هذا المشروع الفرعى فى تدعيم المركز لتقديم تدريب على مستوى رفيع للأطباء والممرضات وعدد قليل من المدربين فى مجال عيادات تنظيم الأسرة . وسوف تركز أنشطة المركز الإقليمى للتدريب على الدعم والتدريب وخاصة لأطباء القطاع الخاص وتنمية الإعلام والنشر والمساعدة الفنية للمعاهد الطبية والصيدلية لتنمية أو تحسين برامج دراسة تنظيم الأسرة .

**المشروع الفرعى لتحسين خدمات عيادات تنظيم الأسرة ( CSI ) التابع للجمعية المصرية لتنظيم الأسرة ( EFPA ) :**

وقد أنشىء هذا المشروع الفرعى خلال المرحلة الثانية للسكان/تنظيم الأسرة لتنمية شبكة تلك الجمعية كمراكز لخدمات تنظيم الأسرة فى أنحاء مصر وإدخال أساليب وإجراءات إدارية لضمان الجودة . وإنشاء أنظمة لتمويل استمرار بقاء هذه المراكز بعد وقف الدعم المقدم . وقد ساهم هذا المشروع الفرعى بقسط وافر من الحماية المتعلقة بوسائل تنظيم الأسرة فى العيادات العامة والخاصة فى محافظات الوجه القبلى حيث يصعب الوصول إلى سكانها .

سيكون من أهم مساهمات المرحلة الثالثة لمشروع السكان/تنظيم الأسرة هو مساعد المشروع الفرعى لتحسين خدمات تنظيم الأسرة لزيادة التكاليف المستردة .

وعلى ذلك فإنه بالإضافة إلى التمويل الخاص بالعمالة وتكاليف التشغيل والمصروفات الأخرى المرتبطة بها (على أساس متناقص) ، فإن المرحلة الثالثة لمشروع السكان/تنظيم الأسرة ستساعد المشروع الفرعى لتحسين خدمات تنظيم الأسرة فى تقييم جدوى استراتيجية تمويلها ذاتيا ، كذلك سوف يساعد هذا المشروع الفرعى على تحديد الجماعات السكانية المستهدفة بالنسبة لاستراتيجية تنظيم الأسرة وكذلك فى تقرير حد الجودة الذى يتعظم فيها أثر تنظيم الأسرة مع كفاءة التكلفة فى ذات الوقت .

**(جـ) وزارة الإعلام :**

سوف تتعاون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع وزارة الإعلام عن طريق الخدمات الإعلامية للدولة . على أن نجاح الجهود السابقة لمشروع الإعلام والتعليم والاتصال والعائد المنتظر للاستثمار مستقبلا يبرر الاستمرار فى دعم أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال فى المرحلة الثالثة لمشروع السكان/تنظيم الأسرة .

**المشروع الفرعى للإعلام والتعليم لتنظيم الأسرة ( IEC ) :**

سوف يستمر هذا المشروع مع الخدمات الإعلامية للدولة فى تقديم الدعم لمتطلبات وسائل الإعلام الجماهيرية لإنشاء رسائلها الإعلامية . وكذلك سوف يقدم المشروع الدعم للاتصالات الشخصية مع قادة الفكر المحلى والقيادات الدينية .

وسوف توجه المزيد من العناية لتنسيق جهود الإعلام والتعليم والاتصال بين الجهات المختلفة القائمة على تنفيذ هذا المشروع .

**(د) المبادرات الخاصة للقطاع الخاص التجارى :**

قام القطاع الخاص التجارى بتوزيع حوالى ٧٠٪ من خدمات تنظيم الأسرة فى مصر ، وذلك حسب المسح الإحصائى للسكان والصحة لعام ١٩٨٨ ، ويقوم القطاع الخاص بدعم أنشطته ذاتيا عن طريق ما يدفعه المستهلك قيمة للسلع والخدمات المقدمة لذلك سيقتصر الدعم المباشر للمشروع على مبالغ صغيرة نسبيا أولا وقبل كل شىء للتدريب والتسويق والمساعدة الفنية فى نواحى استراتيجية هامة مثل مشروع الإعلام والتعليم والاتصال لتنظيم الأسرة ستهدف أنشطة القطاع الخاص إلى رفع مستوى جودة وقبول خدمات تنظيم الأسرة . وسيستمر تدريب الأطباء فى القطاع الخاص للتأكد من وجود عدد كاف من هؤلاء الأطباء ، أكفاء فى مقدرتهم الاستشارية الطبية. بالإضافة إلى ذلك سوف يتم تدريب الصيادلة على أساليب استخدام وسائل تنظيم الأسرة واستعمالاتها الصحيحة وبخاصة تلك التى تعطى عن طريق الفم . أما الأنشطة الأخرى فتشمل دعما لدراسات تساعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على توجيه ودعم أفضل لأهداف مساعداتها لأنشطة التسويق مثل الرسائل الموجهه لأجهزة الإعلام لرفع مستوى استخدام منافذ القطاع الخاص لتوفير خدمات تنظيم الأسرة .

**٣ - التنفيذ :**

تستند الأنشطة المخططة للمرحلة الثالثة لمشروع السكان/تنظيم الأسرة إلى الأسس الموضوعة للمرحلتين السابقتين ونظائرها التى تعمل مع أفراد المساعدة الفنية المخصصة للمشروعات الفرعية .

إن التفويض المكلف به المجلس القومى للسكان يدعوه إلى العمل كمجلس قومى رئيسى للتخطيط ووضع السياسات وتنسيق برنامج السكان للحكومة المصرية . وسوف يتولى المجلس القومى للسكان مركز الصدارة بالنسبة للحكومة المصرية . وسوف يتولى المجلس القومى للسكان مركز الصدارة بالنسبة لأهداف المشروع لضمان تنسيق أنشطة المشروعات الفرعية على أن يتم تبادل المعلومات عن طريق لجنة تنسيق المشروع .

لتنفيذ برنامج هادف وأكثر تنسيقا لتنظيم الأسرة فإن ذلك يستلزم أن يقدم الدعم من الوكالة على مراحل وهو الدعم المقدم لأنشطة خاصة بالمرحلة الثانية لمشروع السكان/تنظيم الأسرة حيث التركيز على الإدارة ، مع مساهمة قليلة فيما يختص بزيادة انتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة . كذلك تنسيق الدعم المقدم من الوزارة وأنشطة المنحة الصغيرة والأبحاث ثم التعاقد للحصول على الخبرة الفنية والإدارية والتخطيطية معا فى عقد واحد . وهذا المقاول الواحد يقوم بالتنفيذ وتقديم الخدمات والسلع وسوف يقدم خدمته كرب العمل الرئيسى للخبراء المقيمين والمستشارين المؤقتين لتدبير المساعدة الفنية للمشروعات الفرعية ومساعدة وحدات الحكومة المصرية القائمة على التنفيذ لمواجهة مسئوليات المشروع طبقا لتعليمات الوكالة . وسوف يقدم المقاول الاستشارات الفنية للمشاكل اليومية بما لديه من خبرة فى تحديد الخلل الروتينى . والمساعدة فى وضع التقارير التى تطلبها الوكالة . وعلى الرغم من أن غالبية المساعدة الفنية والإدارية سيتم الحصول عليها عن طريق العقد الفردى الذى تقره الوكالة ، إلا أن احتياجات من المساعدة الفنية المتخصصة التى تزيد عن هذا العقد سوف تتاح عن طريق عقود الوكالة فى واشنطن واتفاقيات التعاون . بالإضافة إلى ذلك سوف يساعد مقاول للخدمات الشخصية فى الاتصالات اليومية بين مكتب السكان فى الوكالة ومقاول التنفيذ والسلع والخدمات والجهات المنفذة .

على كل جهة قائمة بالتنفيذ ، وتحصل على معونة من المقاول المختص بالتنفيذ والسلع والخدمات ، أن تعد خطة للتنفيذ بمساعدة مقاول التنفيذ والسلع والخدمات تعطى نظرة عامة للتنفيذ لمدة أربع سنوات طوال مدة المنحة وذلك قبل إنفاق أموال المشروع على مشروع فرعى معين يكون خاضعا لاتفاقية تنفيذ مع الجهة المنفذة ، وأن يرفق بها خطة

تنفيذ تفصيلية للسنة الأولى وسوف تشمل خطة الأربع سنوات الخاصة بالتنفيذ خطة تفصيلية للاحتياجات من المعدات مدعمة بالمواصفات الضرورية . وسوف لايتم شراء سلع لمشروع فرعى حتى توافق الوكالة على خطتها لشراء السلع ، ما لم توافق الوكالة على خلاف ذلك كتابة .

**٤ - المراجعة والتقييم :**

وسوف تشمل خطة الأربع سنوات أيضا خطط التدريب للمشاركين والتدريب الداخلى للمشروعات الفرعية المختصة طبقا لأمر الوكالة (رقم ١٠ - ١) ولا يتم الخاص بمشروع فرعى حتى توافق الوكالة على خطة للتدريب ما لم توافق الوكالة على خلاف ذلك كتابة .

وقبل أن يتم إنفاق أموال مشروع تخص أى سنة تالية على كل جهة تنفيذية لها مشروع فرعى أن تعد بمساعدة مقاول الإعلام والسلع والخدمات خطة سنوية تفصيلية لأنشطة تلك السنة وتوافق عليها الوكالة . وسوف يتم إعداد خطاب سنوى لتنفيذ كل مشروع فرعى له تمويل للتكلفة المحلية يخص كل وزارة قائمة بالتنفيذ (وزارة الصحة - وزارة الإعلام) مع المجلس القومى للسكان .

أما الأنشطة التى تتم مع القطاع الخاص فسوف يديرها مقاول الإعلام والسلع والخدمات عن طريق اتفاقيات تعاون أو عقود فرعية مع هيئات محلية متاسبة يتم اختيارها .

وسوف يقوم مقاول الإعلام والسلع والخدمات بالتنسيق أيضا وشراء السلع غير المتصلة بتنظيم الأسرة وينفذ التدريب بالخارج للمتدربين فى المدى القصير وكذلك السفير الخاص بالاستشارات اللازمة للجهات المنفذة .

وأثناء ذلك يتم وضع تقييم إنشائى مبدئى تتراوح مدته بين ١٨ ، ٢٤ شهرا من المشروع . وسوف يستخدم كأساس لتعديل أو تغيير تصميم المشروع ومكوناته التمويل الداخلية فيه . وسيركز هذا التقييم المبدئى على موضوعات حاسمة هى كفاءة - وثيقة الصلة بموضوع خدمات التسليم - أنظمة الإعلام والتعليم والاتصال - الاستمرار ومواصلة الجهد .

على أن التقييم النهائى سوف يركز على الكثير من نفس النقاط وعلى الدروس المستفادة من الوثائق خلال حياة المشروع وسيضع أولويات لبرنامج المتابعة الخاص بالتمويل من جانب الحكومة المصرية وغيرها من مقدمى المساعدة . وسيتاح الأمر إلى تقييم بأثر رجعى للمرحلتين الأولى والثانية لمشروع السكان وتنظيم الأسرة .

وستخضع جميع الجهات المنفذة إما لمراجعة للحسابات او تقييم ومراجعة مالية سنويا فكل جهة منفذة سيكون لها ما يخصها من التقييم المالى والمراجعة المبدئية بالتعاون مع المراجعة غير الحكومية «غير الفيدرالية» (NFA) التمويل مشروع السكان/تنظيم الأسرة (مرحلة ثانية) .

ستتم المراجعة غير الفيدرالية (NFA) خلال مرحلة ما قبل التنفيذ لمشروع السكان/تنظيم الأسرة (المرحلة الثالثة) للسنة الأولى من تنفيذ المشروع الفرعى .

**٥ - الخطة المالية التوضيحية للمشروع :**

يقدم المرفق رقم (١) من هذا الملحق الخطة المالية التوضيحية للمشروع . إجمالى تكاليف المشروع التقديرية طوال حياة المشروع وهو ٦٢ مليون دولار سوف تساهم الوكالة مبدئيا بمبلغ ٣٠ مليون دولار حتى تاريخه منها ٣,١ مليون دولار لتغطية شراء وسائل تنظيم الأسرة للقطاع العام والجهات غير الحكومية التى لا تهدف إلى تحقيق ربح ومبلغ ١٢,٢٤٥ مليون دولار للتكاليف المحلية للجهات المنفذة (المجلس القومى للسكان ، وزارة الصحة ، وزارة الإعلام) ومبلغ ٢,٦٥٥ مليون دولار للمراجعة وتدعيم المشروع وما يخص عقود الشراء بمعرفة الوكالة فى واشنطن والاتفاقيات التعاونية . ثم ١٢ مليون دولار لشراء سلع لازمة للتنفيذ وسلع وخدمات المقاول .

أما المرفق رقم (٢) لهذا الملحق فإنه يبين مساهمة الحكومة المصرية بواسطة الجهات المنفذة طوال حياة المشروع ومقدار ما تساهم به الحكومة المصرية هو ٦٤,٣ مليون جنيه نقدًا وعينا .

أما مساهمة وزارة الصحة النقدية فتشمل المنح المدفوعة لألف وأربع وتسعين عاملا تقريبا (١٠٩٤ عاملا) بوزارة الصحة وأربعة وثمانين موظفا من مؤسسة المستشفيات التعليمية .

وهذا يشمل أيضا المواد الأولية اللازمة لمنتجات وسائل تنظيم الأسرة ووسائلها . وتصرف الحوافز من حصيلة مبيعات وسائل تنظيم الأسرة المقدمة من الوكالة وتلك المصنعة محليا ضمن المساهمة النقدية .

وتحتسب مصروفات السفر الجوى للمشاركين فى التدريب ضمن المساهمة النقدية وتشمل المساهمة العينية ما يدفع فى وزارة الصحة وفى المشروع الفرعى لتنمية الأساليب مقابل جزء من وقت موظفى وزارة الصحة المخصص لخدمات تنظيم الأسرة وتشغيل المركبات وتكاليف الصيانة .

سوف تدفع وزارة الصحة - طبقا لبند ٢/٤ مساهمة إضافية من الحكومة المصرية ، وهى تشمل تكاليف الإدارة والتوزيع للشركة المصرية لتجارة الأدوية وتكلفة نظام المعلومات من جرد وسائل تنظيم الأسرة (راجع قسم ٢ أ من هذا الملحق) .

تشمل المساهمة النقدية المجلس القومى للسكان ما يدفع لاثنين وستين عاملا (٦٢ عاملا) تقريبا حسب المشروع الفرعى لتنمية المؤسسات وأجور السفر للمشاركين فى مراحل التدريب .

وتشمل أيضا المساهمة النقدية للمجلس القومى للسكان لعملية التشغيل للمشروع الفرعى للتحسين خدمات تنظيم الأسرة ومصروفات السفر الجوى للمشاركين فى التدريب للمشروع وتشمل أيضا التشغيل والتكاليف الأخرى التى سيتم تغطيتها من الإيرادات المتولدة من المشروع الفرعى على أساس زيادة استرداد التكلفة وتكاليف التمويل الجارية أكثر مما هو مقترح لها .

تشمل المساهمة العينية قيمة الوقت المخصص فى الراديو والتليفزيون للدعاية لتنظيم الأسرة وكذلك مصروفات التشغيل والصيانة لتشغيل مركز الإعلام والتعليم والاتصال والمكاتب المحلية الحكومية للإعلام .

---

(*) سوف يتم تمويل أجور السفر الجوى عن طريق حساب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية صندوق ف . ت ٨٠٠

## المرحلة الثالثة لمشروع السكان/تنظيم الأسرة

## رقم ٢٦٣ - ٢٢٧

## مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

( بالألف دولار )

| البنـــــود | الالتزام السابق للوكالة | | | الالتزام فى هذا التعديل | | | إجمالى ما تم الالتزام به حتى تاريخه | | | التكلفة التقديرية طوال حياة المشروع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالدولار | عملة محلية مقومة بالدولار | إجمالى | بالدولار | عملة محلية مقومة بالدولار | إجمالى | بالدولار | عملة محلية مقومة بالدولار | إجمالى | بالدولار | عملة محلية مقومة بالدولار | إجمالى |
| ١ - وسائل تنظيم الأسرة | ٢,٦٠٠ | - | ٢,٦٠٠ | ٠,٥٠٠ | - | ٠,٥٠٠ | ٣,١٠٠ | - | ٣,١٠٠ | ٧,٤٨٤ | - | ٧,٤٨٤ |
| ٢ - تنفيذ/سلع/خدمات | ١٠,٠٠٠ | - | ١٠,٠٠٠ | ٢,٠٠٠ | - | ٢,٠٠٠ | ١٢,٠٠٠ | - | ١٢,٠٠٠ | ٢٧,٩٠٣ | - | ٢٧,٩٠٣ |
| ٣ - التكلفة المحلية للجهات المنفذة (وزارة الصحة - وزارة الإعـــلام) | - | ٦,٠٠٠ | ٦,٠٠٠ | - | ٦,٢٤٥ | ٦,٢٤٥ | - | ١٢,٢٤٥ | ١٢,٢٤٥ | - | ٢٣,٩٥٨ | ٢٣,٩٥٨ |
| ٤ - تقييم/تقديرات مالية - مراجعة دعم المشروع | ١,٢٠٠ | ٠,٢٠٠ | ١,٤٠٠ | ٠,١٧٩ | ١,٠٧٦ | ١,٢٥٥ | ١,٣٧٩ | ١,٢٧٦ | ٢,٦٥٥ | ١,٣٧٩ | ١,٢٧٦ | ٢,٦٥٥ |
| الإجمالـــى | ١٣,٨٠٠ | ٦,٢٠٠ | ٢٠,٠٠٠ | ٢,٦٧٩ | ٧,٣٢١ | ١٠,٠٠٠ | ١٦,٤٧٩ | ١٣,٥٢١ | ٣٠,٠٠٠ | ٣٦,٧٦٦ | ٢٥,٢٣٤ | ٦٢,٠٠٠ |

(١) تشمل تكاليف المشاركين فى التدريب : الانتقال للاستشارة ، سلع ليس لها علاقة بتنظيم الأسرة - مبادرات القطاع الخاص ، مساعدة فنية فى المدى القصير والمدى الطويل - مساعدات الإدارة - تقديرات خاصة .

**ملحق (١)**

**مرفق (٢)**

## مساهمة الحكومة المصرية طوال حياة المشروع

( بالألف جنيه )

| البنـــــود | نقـــدا | عينـــا | إجمالـــى |
|---|---|---|---|
| ١ - وزارة الصـــــحـــــة | ٦,٢٩٠ | ٤,٦٨٥ | ١٠,٩٧٥ |
| ٢ - المجلس القـــومى للسكان(١) | ١٥,٧٢٤ | ٣,٧٦٤ | ١٩,٤٨٨ |
| ٣ - وزارة الإعـــــــلام | ٥٧٣, | ٣٣,٢٦٥ | ٣٣,٨٣٨ |
| الإجمالـــى | ٢٢,٥٨٧ | ٤١,٧١٤ | ٦٤,٣٠١ |

(١) طبقا للخطاب التنفيذى رقم (١) تعديل (٣) المؤرخ ٥ أبريل ١٩٩٤ فإن مسئولية مساهمة الدولة المضيفة عن وزارة الشئون الاجتماعية للمشروع الفرعى لتحسين خدمات تنظيم الأسرة قد تم نقلها للمجلس القومى للسكان . تشمل المساهمة النقدية مبلغ ٢,١١٢,٠٠٠ جنيه من مساهمة المجلس القومى للسكان ، مبلغ ٦٦,٠٠٠ جنيه من حساب الوكالة FT-800 المخصص للسفر و١٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى منتظرة من جهود استرداد التكاليف للمشروع الفرعى لتحسين خدمات تنظيم الأسرة ، وهى تشمل تكاليف التشغيل وتكاليف أخرى مدفوعة من عوائد العيادات سوف يقوم بتغطيتها المشروع الفرعى لتحسين خدمات تنظيم الأسرة عندما يتحول إلى التمويل الذاتى . ويتم تقدير القيمة المطلوبة بطريقة أوقع أثناء إعداد الخطة التنفيذية السنوية للمشروع .

# قرار وزير الخارجية

## رقم ٣ لسنة ١٩٩٧

**وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢١٣ الصادر بتاريخ ١٥/٧/١٩٩٥ بشأن الموافقة على التعديل الثانى لاتفاقية منحة مشروع السكان/تنظيم الأسرة (المرحلة الثالثة) بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٤؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٤/٥/١٩٩٦ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٧/٥/١٩٩٦ ؛

**قـــرر :**

**( مادة وحيدة )**

ينشر فى الجريدة الرسمية التعديل الثانى لاتفاقية منحة مشروع السكان/تنظيم الأسرة (المرحلة الثالثة) بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٤؛

ويعمل به اعتبارا من ١٣/٩/١٩٩٤

صدر بتاريخ ١٤/١/١٩٩٧

وزير الخارجية

**عمرو موسى**